الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية

قرض رقم:

إتفاقية ضمان

مشروع تزويد لابلاتا بالمياه

بين

جمهورية الأرجنتين

و

الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية

بتاريخ: / /2017

إتفاقية ضمان

بتاريخ / /2017 بين جمهورية الأرجنتين (وتسمى فيما يلي الضامن) والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية (ويسمى فيما يلي الصندوق) .

بما أنه قد تم بتاريخ اليوم التوقيع على إتفاقية قرض بين الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية وحكومة ولاية بوينس آيرس (وتسمى فيما يلي المقترض) وقد وافق الصندوق بموجب هذه الإتفاقية ، التي تسمى فيما يلي – هي والجداول الملحقة بها بإتفاقية القرض ، على أن يعطي الصندوق للمقترض قرضا ، بعملات مختلفة ، يوازي خمسة عشر مليون دينار كويتي (15,000,000 د.ك) ، لتمويل مشروع تزويد لابلاتا بالمياه ، وذلك وفقا للأحكام والشروط المنصوص عليها في إتفاقية القرض ، وبشرط أن يوافق الضامن على أن يضمن التزامات المقترض بالنسبة لهذا القرض طبقا للشروط والأحكام التالية .

وبما أن الضامن قد وافق ، في مقابل إعطاء الصندوق القرض المذكور إلى المقترض ، على أن يضمن تلك الالتزامات التي تعهد بها المقترض .

لذلك فقد تم الإتفاق بين الطرفين على ما يأتي :

المادة الأولى

يوافق الضامن على جميع النصوص المالية وأحكام إتفاقية القرض وتعتبر كجزء من هذه الإتفاقية .

المادة الثانية

يضمن الضامن بدون قيد أو شرط وعلى وجه التضامن كما لو كان مدينا أصليا وليس مجرد كفيل ، المقترض في أن يقوم في المواعيد المحددة بسداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى وفي أن يقوم بتنفيذ جميع التزاماته وتعهداته بالدقة وعلى أتم وجه على النحو المبين بإتفاقية القرض .

المادة الثالثة

يلتزم الضامن بأن لا يقوم بإنشاء ضمان أو يسمح بتقديم ضمان على كل أو أي جزء من أمواله الحالية والمستقبلية ، أو الأصول أو الإيرادات لتأمين أي مديونية عامة خارجية له . وبالرغم مما سبق ، يجوز للضامن السماح بتقرير أولوية ، ليس من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على قدرته على الوفاء بالتزامات السداد بموجب هذا الاتفاق ، في الأحوال التالية :

أ) أحوال الضمانات العينية على الأموال لكفالة مديونية خارجية عامة مستحقة لتمويل شراء هذه الممتلكات وتجديد أو تمديد أي من هذه الضمانات على أن يقتصر على تلك الممتلكات ذاتها ، أو أي تجديد أو تمديد لتأمين التمويل الأصلي ؛

ب) أحوال الضمانات العينية المقررة على الممتلكات في وقت استحواذها لتأمين مديونية عامة خارجية وأي تجديد أو تمديد لأي من هذه الضمانات بالنسبة لهذه الممتلكات ذاتها وأي تجديد أو تمديد لتأمين التمويل الأصلي ؛

ج) أي ضمان عيني تم إنشاؤه ضمن المعاملات الواردة في خطة التمويل 1992 المقرة من قبل جمهورية الارجنتين بتاريخ 23 يونيو 1992 ، والمرسلة إلى المجموعة المصرفية الدولية مع الرسالة المؤرخة 23 يونيو 1992 من وزير الاقتصاد والأشغال العامة والخدمات لجمهورية الأرجنتين (خطة تمويل 1992) ووثائق التنفيذ الملحقة بها ، بما في ذلك أي ضمانات لتأمين الالتزامات المنصوص عليها في الأوراق المالية المضمونة الصادرة بموجبه (السندات الاسمية وسندات الخصم لعام 1992) وأي ضمانات لتأمين الديون غير المسددة في تاريخ هذا القانون بالقدر اللازم لتكون على قدم المساواة بمقدار الضمان مع السندات الإسمية وسندات الخصم لعام 1992 ؛

د) أية ضمانات عينية موجودة في تاريخ تنفيذ هذا الاتفاق وذلك بالقدر الذي يزيد فيه المبلغ الأصلي المضمون بتلك الضمانات على أصل المبلغ غير المسدد في تاريخ هذا الإتفاق ؛

هـ) أي ضمانات عينية لتأمين مديونية عامة خارجية صدرت نظير تسليم أو إلغاء أي من السندات الإسمية وسندات الخصم لعام 1992 ، أو نظير أي من المبالغ الأصلية للمديونيات المستحقة في تاريخ 23 يونيو 1992 حسب الأحوال ، بالقدر الذي تكون فيه هذه الضمانات قد انشئت لأجل تأمين أي جزء من المديونية العامة الخارجية على أسس مماثلة للسندات الإسمية وسندات الخصم لعام 1992 ؛

و) أية ضمانات عينية واردة في السندات الاسمية وسندات الخصم لعام 1992 ؛

ز) أحوال ترتيب ضمانات عينية لتأمين المديونية العامة الخارجية التي تكبدها الضامن لغرض تمويل كل أو جزء من تكاليف إستحواذ أو بناء أو تطوير مشروع شريطة أن : (أ) يكون أصحاب هذه المديونية العامة الخارجية قد وافقوا صراحة على قصر حقهم في اللجوء فقط على الأصول والإيرادات المتحصلة عن مشروعهم كضمان لسداد هذه المديونية العامة الخارجية ، و(ب) أن تشمل الممتلكات الممنوح عنها هذه الضمانات على تلك الأصول والإيرادات ، دون سواها .

ويشمل إصطلاح "المديونية العامة الخارجية" المستعمل في هذه المادة الديون الخارجية والضمانات العينية الصادرة عن الضامن والتي تشمل على ما يلي :

1) أحوال الضمانات العينية المعلنة وتلك المطروحة في الأسواق المالية بشكل خاص .

2) الضمانات المقترحة في شكل سندات أو مقدرة بصكوك مالية وغيرها من الأوراق المالية أو السندات أو أي ضمانات .

3) التي تكون أو كان المقصود منها وقت إصدارها أن تكون مدرجة أو متداولة في أي بورصة ، أو نظام تداول آلي ، أو أي سوق أوراق مالية تقليدية (بما في ذلك الأوراق المالية المؤهلة للبيع بناء على المادة 144 A من قانون الأوراق المالية لعام 1933 ، بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية") (أو أي قانون أو لائحة لاحقة ذات أثر مماثل)) .

المادة الرابعة

1) يقوم الضامن فيما يتعلق بالإلتزامات المالية الناشئة عن اتفاقية القرض بإتخاذ كل التدابير اللازمة من أجل الوفاء بهذه الإلتزامات في حالة إخلال المقترض ، بالإضافة إلى إتخاذ أي تدبير ضروري للسماح للمقترض بتنفيذ المشروع بالعناية والكفاءة الواجبة .

2) يهيئ الضامن لمندوبي الصندوق المعتمدين جميع التسهيلات المعقولة للقيام بالزيارات المتعلقة بالقرض .

المادة الخامسة

1) يلتزم الضامن بأن يسدد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى بالكامل دون أي خصم ، ومع الإعفاء التام من أي ضرائب أو رسوم أو تكاليف مفروضة بموجب قوانين الضامن أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

2) هذه الإتفاقية وإتفاقية القرض والتصديق عليهما وتسجيلهما إذا اقتضى الأمر ذلك يكون معفي من أي ضرائب أو رسوم أو تكاليف مفروضة بموجب قوانين الضامن أو مطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

المادة السادسة

يكون سداد أصل القرض والفوائد والتكاليف الأخرى معفي من جميع قيود النقد المفروضة بموجب قوانين الضامن أو المطبقة في أراضيه ، سواء في الحاضر أو في المستقبل .

المادة السابعة

1) تعتبر جميع وثائق الصندوق والسجلات والمراسلات والمواد المماثلة من قبل الضامن على أنها سرية والضامن يولي الصندوق في هذا الشأن الحصانة الكاملة من الرقابة والتفتيش ، وذلك بإستثناء ما يتم نشره في الجريدة الرسمية "بولتن أوفشيال" وذلك في معرض استيفاء شروط إعلان النفاذ أو استجابة لإجراءات قانونية أو قضائية .

2) تعفى جميع موجودات الصندوق ودخله فيما يتعلق بالمشروع من التأميم والمصادرة والحجز، فيما عدا ما يتم للمنفعة العامة بطريقة غير تمييزية ، وبناء على دفع تعويض فوري كافٍ وعادل .

المادة الثامنة

1) حقوق والتزامات كل من الضامن والصندوق المقررة بموجب هذه الإتفاقية ، تكون صحيحة ونافذة طبقا لأحكامها ، بغض النظر عما قد يخالف ذلك من أحكام القوانين المحلية . ولا يحق لأي من الطرفين أن يحتج أو يتمسك في أي مناسبة من المناسبات بأن أي حكم من أحكام هذه الإتفاقية غير صحيح أو غير نافذ ، إستنادا إلى أي سبب كان .

2) عدم إستعمال أي من الطرفين لحق من حقوقه طبقا لهذه الإتفاقية أو عدم تمسكه به ، أو تأخره في هذا أو ذلك ، أو عدم تمسكه بتطبيق جزاء منصوص عليه في الإتفاقية ، أو عدم إستعماله سلطة من سلطاته المقررة بمقتضاها ، إلا يخل بأي حق من حقوقه ، ولا يفسر على أنه تنازل عن الحق أو السلطة أو الجزاء الذي لم يستعمل أم يتمسك به أو حصل التأخر في إستعماله أو التمسك به . كما أن أي إجراء يتخذه أحد الطرفين بصدد عدم تنفيذ الطرف الآخر لالتزام من التزاماته ، لا يخل بحقه في أن يتخذ أي إجراء آخر تخوله له هذه الإتفاقية .

3) يسعى الطرفان إلى تسوية أي خلال أو مطالبة بشأن هذه الإتفاقية بطريق الاتفاق الودي بينهما .

فإذا لم يتم الاتفاق الودي بين الطرفين عرض الخلاف على التحكيم حسب ما هو مبين في الفقرة التالية .

4) تشكل هيئة التحكيم من ثلاثة محكمين ، يعين الضامن أحدهم ويعين الصندوق المحكم الثاني ويعين المحكم الثالث المرجح باتفاق الطرفين ، إذا لم يتفق الطرفان على تعيين المرجح خلال (60) ستين يوماً من بدء إجراءات التحكيم جاز لأي من الطرفين أن يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المرجح ، وإذا لم يعين أي من الطرفين محكم خلال المدة المحددة في الفقرة اللاحقة عينه المرجح ، وفي حالة إستقالة أي محكم أو وفاته أو عجزه عن العمل يعين محكم بدله بنفس الطريقة التي عين بها المحكم الأصلي . ويكون للخلف جميع سلطات المحكم الأصلي ويقوم بجميع واجباته .

تبدأ إجراءات التحكيم بإعلان من أحد الطرفين إلى الطرف الآخر مشتملا على بيان واضح بطبيعة الخلاف أو الادعاء المراد عرضه على التحكيم ومقدار التعويض المناسب المطلوب وطبيعته . وإسم المحكم المعين من قبل طالب التحكيم . ويجب على الطرف الآخر خلال ستين يوما من ذلك الإعلان أن يعلن طالب التحكيم بإسم المحكم الذي عينه.

تباشر هيئة التحكيم إجراءاتها باللغة الإنجليزية ، وتنعقد لأول مرة في الزمان والمكان اللذين يحددهما المرجح ، ثم تقرر الهيئة بعد ذلك مكان إنعقادها ومواعيده .

تضع هيئة التحكيم قواعد إجراءاتها لتتيح فرصة عادلة لسماع أقوال كل من الطرفين وتفصل في المسائل المعروضة عليها وتصدر قراراتها بأغلبية الأصوات. ويجب أن يصدر قرارها كتابة ، وأن يوقع عليه أغلبية الأعضاء على الأقل ، وتسلم صورة موقعة منه لكل من الطرفين ، ويكون قرار هيئة التحكيم الصادر وفقا لأحكام هذه المادة نهائياً وملزم للطرفين ، ويجب على الطرفين تنفيذه .

يتحمل كل طرف من الطرفين مصروفاته الخاصة التي أنفقها في التحكيم وتكاليف المحكم الذي رشحه ، بينما تقسم المصروفات الخاصة بهيئة التحكيم بالتساوي بين الطرفين . وتبت هيئة التحكيم في المسائل المتعلقة بتوزيع هذه المصروفات بين الطرفين وإجراءات وطريقة دفعها .

وتطبق هيئة التحكيم المبادئ العامة المشتركة في القوانين السارية في أراضي الضامن ودولة الكويت ومبادئ العدالة .

5) الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة لتسوية أي خلاف بين الطرفين أو مطالبة من أحدهما تجب أي إجراء آخر يمكن إتخاذه لتسوية الخلافات أو البت في المطالبات .

6) إعلان أحد الطرفين للآخر بأي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في هذه المادة يتم بالطريقة والشكل والمنصوص عليهما في الفقرة (1) من المادة التاسعة . ويقرر الطرفان تنازلهما من الآن عن التمسك بأن يجري الإعلان بأي طريقة أخرى .

المادة التاسعة

1) كل طلب أو إخطار يوجهه أحد الطرفين إلى الآخر بناء على هذه الإتفاقية ، أو بمناسبة توقيعها وتطبيقها ، يتعين أن يكون كتابة . ويعتبر الطلب قد تقدم والإخطار قد تم قانونا بمجرد أن يسلم باليد أو بالبريد أو بالفاكس ، عند تلقيه في شكل مقروء ، إلى الطرف الموجه له أو في عنوانه المبين في هذه الإتفاقية أو أي عنوان آخر يحدده بموجب إخطار إلى الطرف الآخر .

2) يقدم الضامن إلى الصندوق المستندات الرسمية المستوفاة التي تدل على صلاحية وتفويض الشخص أو الأشخاص الذين سيقومون نيابة عن الضامن بإتخاذ أي إجراء أو التوقيع على أي مستند طبقا لهذه الإتفاقية ، مع نماذج من توقيع كل منهم .

3) يمثل الضامن في إتخاذ أي إجراء يجوز أو يجب إتخاذه بناء على هذه الإتفاقية ، وفي التوقيع على أي مستند يوقع عليه تطبيقا لها وزير المالية أو أي شخص ينيبه عنه بموجب

تفويض كتابي رسمي . وأي تعديل أو إضافة لهذه الإتفاقية يوافق عليها الضامن يجب أن تكون بموجب مستند كتابي يوقع عليه ممثل الضامن المذكور ، أو أي شخص ينيبه عنه بموجب تفويض كتابي رسمي بشرط أن يكون من رأيه أن التعديل أو الإضافة تبررهما الظروف وليس من شأنهما أن يزيدا إلتزامات الضامن زيادة كبيرة .

المادة العاشرة

تصبح هذه الإتفاقية نافذة بمجرد نفاذ اتفاقية القرض .

المادة الحادية عشر

تنتهي هذه الإتفاقية وجميع حقوق والتزامات الطرفين المترتبة عليها عندما يتم سداد القرض بالكامل مع فوائده المستحقة وكافة التكاليف الأخرى .

العناوين الآتية محددة أعمالا للفقرة (1) من المادة التاسعة :

عنوان الضامن

Ministerio de Finanzas
Subsecretaria de Relaciones Financieras Internacionales
Dirección Nacional de Proyectos
Con Organismos Internacionales de Crédito,
Oficina 1010
Hipólito Yrigoyen 250,
Buenos Aires.
Republic of Argentina

Alternative address for facsimile and e-mail:

FACSIMILE	**E-Mail**
+(54) 11 4349-8709	dnpoic@mecon.gov.ar ssrfi@mecon.gov.ar

عنوان الصندوق

الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية
صندوق بريد 2921 الصفاة
13030 الكويت – دولة الكويت

البريد الإلكتروني	**الفاكس**
Operations@kuwait-fund.org	+(965) 22999091 +(965) 22999190

تم التوقيع على هذه الإتفاقية في بوينس آيرس ، في التاريخ المذكور في صدرها ، بواسطة الممثلين المفوضين قانوناً من جانب الطرفين ، من ثلاث نسخ ، كل منهما تعتبر أصلاً ، وتعتبر النسختان مستنداً واحداً .

جمهورية الأرجنتين

عنها :

المفوض بالتوقيع

الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية

عنه :

المفوض بالتوقيع

ORIGINAL : ARABIC

LOAN NO.: .....

GUARANTEE AGREEMENT

LA PLATA WATER SUPPLY PROJECT

BETWEEN

THE REPUBLIC OF ARGENTINA

AND

KUWAIT FUND FOR ARAB ECONOMIC DEVELOPMENT

DATED:..../..../2017

GUARANTEE AGREEMENT

AGREEMENT, dated ...../...../2017 between the Republic of Argentina (hereinafter called the Guarantor) and Kuwait Fund for Arab Economic Development (hereinafter called the Fund).

WHEREAS by an agreement of even date herewith between the Fund and the Government of Province of Buenos Aires (hereinafter called the Borrower), which agreement and the schedules therein referred to are hereinafter called the Loan Agreement, the Fund has agreed to provide to the Borrower a loan in various currencies equivalent to fifteen (15) million Kuwait Dinars for the financing of the La Plata Water Supply Project, on the terms and conditions set forth in the Loan Agreement, but only on condition that the Guarantor agrees to guarantee the obligations of the Borrower in respect of such loan as hereinafter provided; and

TORA PUC
MA INGLÉS
F° 61 - La Plata
TPIPBA LP 00

WHEREAS the Guarantor, in consideration of the Fund's entering into the Loan Agreement with the Borrower, has agreed to guarantee such obligations of the Borrower;

NOW THEREFORE the parties hereto hereby agree as follows:

ARTICLE I

SECTION 1.01. The Guarantor accepts all the financial provisions of the Loan Agreement with the same force and effect as if they were fully set forth herein.

ARTICLE II

SECTION 2.01. Without limitation or restriction upon any of the other covenants on its part in this Agreement contained, the Guarantor hereby unconditionally guarantees, as primary obligor and not as surety merely, the due and punctual payment of the principal of, and the interest and other charges on, the Loan, all as set forth in the Loan Agreement.

ARTICLE III

SECTION 3.01. The Guarantor shall not create or permit to subsist any Security over all or any part of its present and future properties, assets or revenues to secure any Public External Indebtedness of the Guarantor. Notwithstanding the foregoing, the Guarantor may permit to subsist, provided that no

Security shall be permitted if it may substantially affect its capacity to fulfil its payment obligations under this Agreement, in the following cases:

(a) any Security upon property to secure Public External Indebtedness incurred for the purpose of financing the acquisition of such property; and renewal or extension of any such Security which is limited to the original property covered thereby and which secures any renewal or extension of the original secured financing;

A LUCANGIOLI
RA PÚBLICA
INGLÉS
61 - La Plata
IPBA LP 008

(b) any Security existing on such property at the time of its acquisition to secure Public External Indebtedness and any renewal or extension of any such Security which is limited to the original property covered thereby and which secures any renewal or extension of the original secured financing;

(c) any Security created in connection with the transactions contemplated by the Republic of Argentina 1992 Financing Plan dated June 23, 1992 sent to the international banking community with the communication dated June 23, 1992 from the Minister of Economy and Public Works and Services of Argentina (the 1992 Financing Plan) and the implementing documentation therefore, including any Security to secure obligations under the collateralized securities issued thereunder (the 1992 Par and Discount Bonds) and any Security securing indebtedness outstanding on the date hereof to the extent required to be equally and ratably secured with the 1992 Par and Discount Bonds;

(d) any Security in existence on the date of execution of this Agreement except to the extent that the principal amount secured by that Security exceeds the principal amount outstanding on the date of this Agreement;

(e) any Security securing Public External Indebtedness issued upon surrender or cancellation of any of the 1992 Par and Discount Bonds or the principal amount of any indebtedness outstanding as of June 23, 1992, in each case, to the extent such Security is created to secure such Public External Indebtedness on a basis comparable to the 1992 Par and Discount Bonds;

(f) any Security on any of the 1992 Par and Discount Bonds; and

(g) any Security securing Public External Indebtedness incurred for the purpose of financing all or part of the costs of the acquisition, construction or development of a project; provided that (a) the holders of such Public External Indebtedness expressly agreed to limit their recourse to the assets and revenues of such project as the source or repayment of such Public External Indebtedness and (b) the property over which such Security is granted consists solely of such assets and revenues.

Public External Indebtedness means any External Indebtedness of, or guaranteed by, the Guarantor which:

1. Is publicly offered or privately placed in securities markets;

2. Is in the form of, or represented by, bonds, notes or other securities or any guarantees thereof; and

3. Is, or was intended at the time of issue to be, quoted, listed or traded on any stock exchange, automated trading system or over-the-counter securities market (including securities eligible for sale pursuant to Rule 144A under the Securities Act of 1933, as amended (the "Securities Act") (or any successor law or regulation of similar effect)).

A LUGANGIOL
-RA PÚBLICA
INGLÉS
61 - La Plata
IPBA LP 00

ARTICLE IV

SECTION 4.01. Regarding the financial obligations arising out of the Loan Agreement, the Guarantor shall adopt every necessary measure in order to fulfill such obligations in case of breach by the Borrower, in addition to adopt any necessary measure to allow the Borrower to execute the Project with due diligence and efficiency.

SECTION 4.02. The Guarantor shall provide reasonable opportunities to the accredited representatives of the Fund to make visits related to the Loan.

ARTICLE V

SECTION 5.01. The principal of, and interest and other charges on, the Loan shall be paid without deduction for, and free from, any taxes or fees imposed under the laws of the Guarantor or laws in effect in its territories.

SECTION 5.02. This Agreement and the Loan Agreement shall be free from any taxes or fees that shall be imposed under the laws of the Guarantor or laws in effect in its territories on or in connection with the execution, issue, delivery or registration thereof.

ARTICLE VI

SECTION 6.01. The principal of, and interest and other charges on, the Loan shall be paid free from all restrictions imposed under the laws of the Guarantor or laws in effect in its territories.

ARTICLE VII

SECTION 7.01. All Fund documents, records, correspondence and similar material shall be considered by the Guarantor as confidential and the

Guarantor shall accord the Fund in respect thereof full immunity from censorship and inspection, except what is published in the Official Gazette *"Boletin Oficial" in the course* of fulfilling the effectiveness conditions or in response to legal previsions or judicial or procedures.

SECTION 7.02. All Fund assets and income with respect to the Project shall be exonerated from nationalization, confiscation and seizure. Except for a public purpose in a non discriminatory manner, upon payment of prompt adequate and effective compensation.

A LUCA... RA PÚBLIC/ INGLÉS 31 - La Pl... PBA L.P.r...

ARTICLE VIII

SECTION 8.01. The rights and obligations of the Guarantor and the Fund under this Agreement shall be valid and enforceable in accordance with their terms notwithstanding any local law to the contrary. Neither the Guarantor nor the Fund shall be entitled under any circumstances to assert any claim that any provision of this Agreement is invalid or unenforceable for any reason.

SECTION 8.02. No delay in exercising, or omission to exercise, any right, power or remedy accruing to either party under this Agreement upon any default shall impair any such right, power or remedy, or be construed to be a waiver thereof or an acquiescence in such default; nor shall the action of such party in respect of any default, or any acquiescence in any default, affect or impair any right, power or remedy of such party in respect of any other or subsequent default.

SECTION 8.03. Any controversy between the parties to this Agreement and any claim by either such party against the other arising under this Agreement shall be amicably determined by agreement of the parties.

If no agreement is reached the controversy or claim shall be submitted to arbitration by an Arbitral Tribunal as provided in the following Section.

SECTION 8.04. The Arbitral Tribunal shall consist of three arbitrators appointed as follows: one arbitrator shall be appointed by the Guarantor; the second arbitrator shall be appointed by the Fund; and the third arbitrator (hereinafter called the Umpire) shall be appointed by agreement of the parties. If they shall not agree within sixty (60) days of the commencement of the arbitration proceedings the Umpire shall be appointed by the President of the International Court of Justice at the request of either party. If either of the parties shall fail to appoint an arbitrator within the period established in the following paragraph, such arbitrator shall be appointed by the Umpire. In case any arbitrator appointed in accordance with this Section shall resign, die or become unable to act, a successor arbitrator shall be appointed in the same manner as hereinbefore prescribed for the appointment of the original arbitrator and such successor shall have all the powers and duties of such original arbitrator.

An arbitration proceeding may be instituted under this Section upon notice by the party instituting such proceeding to the other party. Such notice shall contain a statement setting forth the nature of the controversy or claim to be submitted to arbitration, the nature and extent of the relief sought, and the name of the arbitrator appointed by the party instituting such proceeding. Within sixty days after the giving of such notice, the adverse party shall notify the party instituting the proceeding of the name of the arbitrator appointed by such adverse party.

-UCANGIOLI
, PÚBLICA
NGLÉS
.1 - La Plata
PBA LP 0083

The arbitration proceedings shall be conducted in English. The Arbitral Tribunal shall convene for the first time at such time and place as shall be fixed by the Umpire. Thereafter, the Arbitral Tribunal shall determine where and when it shall sit.

Subject to the provisions of this Section and except as the parties shall otherwise agree, the Arbitral Tribunal shall decide all questions relating to its competence and shall determine its procedure. All decisions of the Arbitral Tribunal shall be by majority vote. The Arbitral Tribunal shall afford all parties a fair hearing and shall render its award in writing. An award signed by a majority of the Arbitral Tribunal shall constitute the award of such Tribunal. A signed counterpart of the award shall be transmitted to each party. Any such award rendered in accordance with the provisions of this Section shall be final and binding upon the parties to this Agreement. Each party shall abide by and comply with any such award rendered by the Arbitral Tribunal.

Each party shall defray its own expenses in the arbitration proceedings, including the fees of the arbitrator appointed by him. The costs of the Arbitral Tribunal and fees of the Umpire shall be divided between and borne equally by the parties. Any question concerning the division of the costs of the Arbitral Tribunal or the procedure for payment of such costs shall be determined by the Arbitral Tribunal.

The Arbitral Tribunal shall apply the general principles common under the current laws of the Guarantor and the State of Kuwait, as well as the principles of justice.

SECTION 8.05. The provisions for arbitration set forth in the previous Section shall be in lieu of any other procedure for the determination of controversies between the parties to this Agreement and any claim by either party against the other party arising thereunder.

SECTION 8.06. Service of any notice or process in connection with any proceedings under this Article may be made in the manner provided in Section 9.01.

ARTICLE IX

SECTION 9.01. Any notice or request required or permitted to be given or made under this Agreement shall be in writing. Such notice or request shall be deemed to have been duly given or made when it shall be delivered by hand or by mail, or facsimile, when it has been received in legible form, to the party to which it is required or permitted to be given or made at such party's address specified in this Agreement, or at such other address as such party shall have designated by notice to the party giving such notice or making such request.

.UCANGIOLI
.PÚBLICA
GLÉS.
1 - La Plata
PBA LP 008

SECTION 9.02. The Guarantor shall furnish to the Fund sufficient evidence of the authority of the person or persons, who will, on behalf of the Guarantor, take any action or execute any documents required or permitted to be taken or executed by the Guarantor under this Agreement, and the authenticated specimen signature of each such person.

SECTION 9.03. Any action required or permitted to be taken, and any documents required or permitted to be executed, under this Agreement on behalf of the Guarantor may be taken or executed by the Minister of Finance or any person thereunto authorized in writing by him. Any modification or amplification of the provisions of this Agreement may be agreed to on behalf of the Guarantor by written instrument executed on behalf of the Guarantor by his aforementioned representative or any person thereunto authorized in writing by him; provided that, in the opinion of such representative, such modification or amplification is reasonable in the circumstances and will not substantially increase the obligations of the Guarantor under this Agreement.

ARTICLE X

SECTION 10.01. This Agreement shall come into force and effect on the date upon which the Loan Agreement becomes effective.

ARTICLE XI

SECTION 11.01. If and when the entire principal amount of the Loan and all interest and other charges which shall have accrued on the Loan shall have been paid, this Agreement and all obligations of the parties thereunder shall forthwith terminate.

The following addresses are specified for the purposes of Section 9.01:

For the Guarantor:

Ministerio de Finanzas
Subsecretaria de Relaciones Financieras Internacionales
Dirección Nacional de Proyectos
Con Organismos Internacionales de Crédito,
Oficina 1010
Hipólito Yrigoyen 250,
Buenos Aires.
Republic of Argentina

A LUCANGIOLI
RA PÚBLICA
INGLÉS
61 - La Plata
PIPBA LP 9087

Alternative address for facsimile and e-mail:

FACSIMILE	**E-Mail**
+(54) 11 4349-8709	dnpoic@mecon.gov.ar ssrfi@mecon.gov.ar

For the Fund:

Kuwait Fund for Arab Economic Development
P.O. Box 2921, Safat
Kuwait. - 13030

Alternative address for facsimiles and e-mail:

FACSIMILE	**E-Mail**
+(965) 2299-9190 +(965) 2299-9091	operations@kuwait-fund.org

IN WITNESSETH WHEREOF the parties hereto acting through their representatives thereunto duly authorized, have caused this Agreement to be signed in their respective names and delivered in Buenos Aires, in three copies, each considered an original and all to the same and one effect as of the day and year first above written.

Kuwait Fund for Arab Economic Development	The Republic of Argentina
By:..... (Authorized Representative)	By:..... (Authorized Representative)

TRADUCCIÓN PÚBLICA----------
CONTRATO----------
ORIGINAL: ARABE----------
PRESTAMO NO.: ----------
CONTRATO DE GARANTÍA----------
PROYECTO DE SUMINISTRO DE AGUA DE LA PLATA----------
ENTRE----------
LA REPÚBLICA ARGENTINA----------
Y----------
EL FONDO DE KUWAIT PARA EL DESARROLLO ECONÓMICO ÁRABE-------
CON FECHA DEL :..../..../2017----------
CONTRATO DE GARANTÍA----------
CONTRATO, con fecha del...../.../2017 entre la República Argentina (en adelante denominada Garante) y el Fondo Kuwaiti para el Desarrollo Económico Arabe (en adelante denominado el Fondo)----------
QUE por contrato de igual fecha entre el Fondo y el Gobierno de la Provincia de Buenos Aires (en adelante denominado Prestatario) cuyo contrato y anexos mencionados son en adelante denominados Contrato de Préstamo, el Fondo acuerda a proveer al Prestatario de un préstamo en varias monedas equivalente a quince (15) millones de dinares kuwaities para la financiación del Proyecto de Suministro de agua de La Plata, según los términos y condiciones establecidos en el Contrato de Préstamo,y solo a condición de que el Garante acuerde garantizar las obligaciones que el Prestatario emprende respecto del Préstamo;y
QUE el Garante, respecto a la celebración del Contrato de Préstamo entre el Fondo y el Prestatario, acepte garantizar tales obligaciones del Prestatario;--------
POR LO TANTO las Partes abajo firmantes por la presente convienen y acuerdan que:----------
ARTICULO I----------
SECCION 1.01. El Garante acepta todas las disposiciones financieras del Contrato de Préstamo con la misma fuerza y vigencia aqui establecidos----------
ARTICULO II----------
SECCION 2.01. Sin límites ni restricciones sobre las obligaciones de este Contrato, el Garante garantiza de manera incondicional, como primer deudor y no exclusivamente como Garante, el pago adecuado y puntual del capital, de los intereses y otros cargos del Préstamo así establecido en el Contrato de Préstamo----------
ARTICULO III----------
SECCION 3.01. El Garante no deberá crear ni permitir la existencia de una Garantía sobre el todo o parte de sus propiedades presentes y futuras, bienes, o rentas para asegurar el Endeudamiento Público Externo del Garante. Sin perjuicio de lo anterior, en los casos que se detallan a continuación, el Garante puede permitir su existencia dado que no se permite garantía si esta afecta de manera sustancial su capacidad de cumplir con las obligaciones de pago en este Contrato----------
a-Garantía sobre la propiedad para asegurar el Endeudamiento Público Externo ocurrida a los efectos de financiar la adquisición de tal propiedad, y la

A LUCANGIOLI
RA PÚBLICA
INGLÉS
61 - La Plata
IPBA LP 0083

renovación o extensión de tal Garantía que se limita a la propiedad original cubierta y la cual asegura la renovación o extensión de la financiación original asegurada----------
b-Garantía existente sobre la propiedad en el momento de la adquisición para asegurar el Endeudamiento Público Externo y la renovación o extensión de tal Garantía que se limita a la propiedad original cubierta y la cual asegura la renovación o extensión de la financiación original asegurada.----------
c-Garantía creada respecto de las transacciones contempladas por el plan financiero de la República Argentina 1992 con fecha de 23 de Junio 1992 enviado a la comunidad bancaria internacional con el comunicado con fecha de 23 de Junio 1992 del Ministerio de Economía y Obras y Servicios Públicos de Argentina(plan financiero 1992) y la implementación de la documentación allí expuesta, incluida la Garantía para asegurar las obligaciones bajo las garantías emitidas colateralizadas allí expuestas (bonos a tasa fija y flotante 1992) y Garantía asegurando el endeudamiento pendiente en el día de la fecha hasta el plazo requerido para ser asegurada de igual manera y con los bonos a tasa fija y flotante 1992;----------

A LUCANGIOLI
RA PÚBLICA
INGLÉS
61 - La Plata
IPBA LP 0083

d-Garantía existente a la fecha de ejecución de este Contrato excepto que el monto del capital asegurado por esa Garantía exceda el monto del capital pendiente a la fecha de este Contrato----------
e-Garantía que asegure el Endeudamiento Público Externo emitido sobre la cesión o cancelación de los bonos a tasa fija y flotante 1992 o el monto del capital de algún endeudamiento pendiente desde el 23 de Junio 1992, en cada caso, hasta que dicha Garantía se cree para asegurar el Endeudamiento Público Externo en una base comparable a los bonos a tasa fija y flotante 1992,----------
f-Garantía sobre los bonos a tasa fija y flotante 1992, y----------
g-Garantía que asegure el Endeudamiento Público Externo contraído con el fin de financiar todo o parte de los costos de adquisición, construcción o desarrollo de un proyecto, a condición de que a) los poseedores del Endeudamiento Público Externo expresamente acepten limitar su recurso a los bienes y rentas de tal proyecto como la fuente y reembolso de dicho Endeudamiento Público Externo y b) la propiedad sobre la cual se concede dicha Garantía consista únicamente de tales bienes y rentas----------
El Endeudamiento Público Externo significa Endeudamiento Externo de, o garantido por, el Garante , que----------
1-Se ofrece públicamente o se ubica en mercados bursátiles----------
2-Existe en la forma de bonos, notas u otros seguros o garantías de estos o están representados por los mismos, y----------
3-Está, o estaba, destinado a ser cotizado o comercializado en Bolsa al momento de emisión, en el sistema de comercio automatizado (ATS) o mercado de acciones no cotizadas en la bolsa (incluido los seguros aptos para la venta de acuerdo con la Norma 144A según la Ley de valores de 1933 según enmienda("Ley de Valores") (o ley sucesora o norma con el mismo vigor)).--------
ARTICULO IV----------
SECCION 4.01. Respecto a las obligaciones financieras que surgen del Contrato de Préstamo, el Garante deberá adoptar todas las medidas necesarias para

cumplir con tales obligaciones en caso de que el Prestatario no cumpla, además de adoptar otras medidas necesarias para permitir que el Prestatario ejecute el Proyecto con la diligencia y eficiencia debida.----------

SECCION 4.02. El Garante debe proveer oportunidades razonables a los representantes acreditados del Fondo para realizar visitas relacionadas al Préstamo.----------

ARTICULO V----------

SECCION 5.01. El capital del Préstamo, los intereses u otros cargos, deberán pagarse sin deducción y libre de impuestos o cuotas impuestas por la ley del Garante o leyes en vigencia dentro de sus territorios.----------

SECCION 5.02. Este Contrato y el Contrato de Préstamo deben estar libres de impuestos y cuotas que se impongan según las leyes del Garante o las leyes en vigencia en sus territorios o en relación con la ejecución , la emisión, o el registro del mismo.----------

ARTICULO VI----------

SECCION 6.01. El capital del Préstamo, los intereses u otros cargos, deben pagarse libre de toda restricción impuesta por las leyes del Garante o las leyes en vigencia dentro de su territorio.----------

ARTICULO VII----------

SECCION 7.01. Toda la documentación, los archivos, la correspondencia y material similar del Fondo debe considerarse confidencial y el Garante debe aceptar la inmunidad total del Fondo respecto a la censura e inspección, exceptuando lo que se publique en el "Boletín Oficial" durante el cumplimiento de las condiciones de efectividad o como respuesta a las disposiciones legales o procedimientos judiciales----------

SECCION 7.02. Todos los bienes del Fondo e ingreso con respecto al Proyecto deben ser exonerados de nacionalización, confiscación y embargo, excepto por una causa pública de manera no discriminatoria, sobre el pago de una compensación adecuada y efectiva puntual ----------

ARTICULO VIII----------

SECCION 8.01. Los derechos y las obligaciones del Garante y del Fondo en este Contrato son válidos y ejecutables según sus términos a pesar de que exista alguna ley local que establezca lo contrario. Bajo ninguna circunstancia, ni el Garante ni el Fondo tienen derecho a sostener que alguna de las disposiciones en este Contrato son inválidas o no ejecutables por alguna razón.----------

SECCION 8.02. Ni el retraso ni la omisión en el ejercicio de algún derecho, poder, o compensación que le corresponda a alguna de las partes de este Contrato con respecto a un incumplimiento perjudica tal derecho, poder o compensación para ser interpretado como exento del mismo, o como un consentimiento de dicho incumplimiento, ni la acción de tal parte respecto a un incumplimiento, o el consentimiento del mismo, afectan el derecho, poder o compensación de tal parte respecto a otro incumplimiento posterior.----------

SECCION 8.03. Cualquier controversia entre las partes de este Contrato o reclamo por alguna de las partes en contra de la otra que surjan de este Contrato deben determinarse de manera cordial por acuerdo de partes.----------

Si no se llega a un acuerdo la controversia o reclamo debe ser sujeto a arbitraje

LA LUCANGIOLI
ORA PÚBLICA
A INGLÉS
° 61 - La Plata
CPIPBA LP 0083

por el Tribunal Arbitral como se estipula en la sección a continuación.----------
SECCION 8.04. El tribunal Arbitral deberá estar formado por tres árbitros designados como se indica a continuación: un árbitro deberá ser nombrado por el Garante; el segundo árbitro, por el Fondo; y el tercer árbitro (en adelante denominado Tercer Árbitro) es nombrado por acuerdo de las Partes. Si no llegasen a un acuerdo, el árbitro deberá ser designado dentro de los sesenta (60) días de una vez comenzado los procedimientos de arbitraje por el Presidente de la Corte Internacional de Justicia a pedido de partes. Si alguna de las partes no nombrase a un árbitro, dentro del período establecido en el párrafo a continuación, dicho árbitro deberá ser nombrado por el Tercer Árbitro. En el caso de que cualquiera de los árbitros nombrados conforme a esta Sección renunciara, falleciera o se tornara incapaz de actuar, deberá nombrarse a un árbitro sucesor de la misma manera prescrita anteriormente para el nombramiento del árbitro original y dicho sucesor tendrá las facultades y los deberes del primero..----------

LUCANGIOLI
A PÚBLICA
NGLÉS
41 - La Plata
PBA LP 0083

Un procedimiento de arbitraje podrá iniciarse conforme a esta Sección al momento de la notificación por cualquiera de las Partes a la otra. Dicha notificación deberá contener una declaración donde se establezca la naturaleza del conflicto o reclamo presentado para su arbitraje, la naturaleza y el alcance del remedio legal buscado y el nombre del árbitro nombrado por dicha Parte que inicia dicho procedimiento. Dentro de los sesenta días luego de cursar dicha notificación, la otra Parte deberá notificar a la Parte que inicia el procedimiento sobre el nombre del árbitro por ella nombrado----------
Los procedimientos de arbitraje deberán ser llevados a cabo en idioma inglés. El Tribunal Arbitral se reunirá por primera vez en la hora y en el lugar que fije el Tercer Árbitro. Posteriormente a ello, el Tribunal Arbitral establecerá el lugar y la fecha en que se reunirá----------
Sujeto a las disposiciones de esta Sección y, salvo disposición en contrario acordada por las Partes, el Tribunal Arbitral decidirá todas las cuestiones relacionadas con su jurisdicción y determinará su procedimiento. Todas las decisiones del Tribunal Arbitral deberán tomarse por mayoría de votos. El Tribunal Arbitral otorgará a todas las Partes una audiencia imparcial y pronunciará su laudo por escrito. Un laudo firmado por la mayoría del Tribunal Arbitral constituirá el laudo de dicho Tribunal. Deberá remitirse a cada Parte una copia firmada de dicho laudo. Dicho laudo pronunciado conforme a las disposiciones de esta Sección será definitivo y vinculante para las Partes de este Contrato. Las Partes deberán cumplir con dicho laudo pronunciado por el Tribunal Arbitral.----------
Cada Parte deberá costear sus propios gastos del proceso de arbitraje, incluidos los aranceles del árbitro designado por él. Los gastos del Tribunal Arbitral y aranceles del Tercer Árbitro deberán dividirse entre las Partes y asumirse por partes iguales. Toda cuestión sobre la división de los gastos del Tribunal Arbitral o del procedimiento de pago de dichos gastos deberá ser determinada por dicho Tribunal.----------
El Tribunal Arbitral deberá aplicar los principios habituales, conforme a las leyes actuales del Garante y del Estado de Kuwait, además de los principios de

justicia.----------
SECCION 8.05. Las disposiciones de arbitraje establecidas en la Sección anterior reemplazarán todo otro procedimiento de solución de conflictos entre las Partes de este Contrato y todo reclamo que surja en virtud de aquel por cualquiera de ellas contra la otra----------
SECCION 8.06. El cursado de toda notificación o proceso relacionado con los procedimientos de este Artículo podrá realizarse en la manera establecida en la Sección 9.01----------
ARTICULO IX----------
SECCION 9.01. Toda notificación o solicitud requerida o habilitada para ser cursada conforme a este Contrato deberá constar por escrito. Dicha notificación o solicitud deberá entenderse debidamente cursada cuando hubiera sido entregada en mano, por correo postal o facsímil, cuando haya sido recibida en forma legible, a la Parte a la que se le requiere o permite ser cursada, en su domicilio especificado en este Contrato, o en todo otro domicilio que dicha Parte hubiera designado por notificación a la parte que curse dicha notificación o realice dicha solicitud.----------
SECCION 9.02. El Garante deberá presentar al Fondo pruebas suficientes de la facultad de la persona o las personas , quienes, en representación del Garante, tomarán cualquier otra medida o firmarán todo otro documento requerido o permitido para su firma por el Garante conforme a este Contrato, además de la muestra de la firma autenticada de cada una de dichas personas----------
SECCION 9.03. Toda medida requerida o permitida y todo documento del que se requiera o permita su firma, conforme a este Contrato, en representación del Garante, podrán ser implementados o firmados por el Ministerio de Finanzas o toda persona para ello autorizada por escrito por dicho Ministerio. Toda modificación o ampliación de las disposiciones de este Contrato podrá ser acordada en representación del Garante mediante instrumento por escrito, firmado en representación del Garante por su representante mencionado anteriormente o cualquier persona por él autorizada por escrito, siempre que, en la opinión de dicho representante, dicha modificación o ampliación sean razonables en las circunstancias y no aumenten sustancialmente las obligaciones del Garante conforme a este Contrato. ----------
ARTICULO X----------
SECCION 10.01. Este Contrato entra en vigencia a partir de la fecha en que el Contrato de Préstamo entra en vigencia----------
ARTICULO XI----------
SECCION 11.01. Si el monto del capital del Préstamo y todos los intereses y otros cargos acumulados por el Préstamo son pagos, este Contrato y todas las obligaciones de las partes allí expuestas se darán por terminado.----------
Se especifican los siguientes domicilios a los fines de la Sección 9.01.----------
En el caso del Garante:----------
Ministerio de Finanzas ----------
Subsecretaria de Relaciones Financieras Internacionales----------
Dirección Nacional de Proyectos----------
Con Organismos Internacionales de Crédito,----------

...LUCANGIOLI
...A PÚBLICA
...NGLÉS
...31 - La Plata
...PBA LP 0083

Oficina 1010----------
Hipólito Yrigoyen 250,----------
Buenos Aires.----------
República Argentina----------
Domicilios alternativos por facsímil y correo:----------
FACSÍMIL + (54) 11 4349-8709/ **Correo electrónico**: dnpoic@mecon.gov.ar ssrfi@mecon.gov.ar----------
En el caso del Fondo:----------
FONDO KUWAITI PARA EL DESARROLLO ECONÓMICO ÁRABE----------
P.O. Box 2921, Safat----------
Kuwait. - 13030----------
Domicilios alternativos por facsímil y correo:----------
FACSÍMIL : + *(965) 2299-9190 ;+(965)2299-9091*----------
Correo:operations@kuwait-fund.org----------
EN PRUEBA DE CONFORMIDAD, las Partes de este Contrato, en actuación mediante sus representantes debidamente autorizados al respecto, han solicitado la firma de este Contrato con sus respectivos nombres y lo han entregado en Buenos Aires, por triplicado, cada copia considerada un original y al mismo tenor, a partir del día y año indicados anteriormente----------
Fondo de Kuwait para el Desarrollo Económico Árabe----------
Por.....(Representante autorizado)----------
República Argentina----------
Por.....(Representante autorizado)----------
Es traducción fiel al idioma español del documento adjunto redactado en idioma inglés que tengo a la vista y al cual me remito, en la ciudad de La Plata, provincia de Buenos Aires, a 1 día del mes de agosto, 2017----------

MA. GABRIELA LUCANGIOLI
TRADUCTORA PÚBLICA
IDIOMA INGLÉS
Mat. Tº 1 - Fº 61 - La Plata
Inscrip. N. CTPIPBA LP 0083

LUCANGIOLI
A PÚBLICA
NGLÉS
61 - La Plata
PBA LP 0083

N° 00004700

Colegio de Traductores Públicos e Intérpretes
DE LA PROVINCIA DE BUENOS AIRES

Creado por la Ley 12.048 y su modificatoria Ley 14.185

23 AGO 2017

LEGALIZACIÓN

El **Colegio de Traductores Públicos e Intérpretes de la Provincia de Buenos Aires - Regional La Plata CERTIFICA** que la firma y el sello del traductor público María Gabriela Lucangioli de idioma inglés que aparecen en el documento antecedente, se corresponden con los registrados en este Colegio bajo Matrícula Nº LP 0083 L° 1 T° 1 F° 61 Asimismo, se deja constancia de que dicho profesional se encuentra habilitado por esta institución para firmar documentos en su calidad de traductor público.

Esta legalización no implica la emisión de juicio sobre el contenido de la traducción.

Por el Departamento de Legalizaciones

Trad. Públ. SILVIA SUSANA NACIFF
Secretaria
CTPIPBA La Plata

Esta legalización implica que el Colegio de Traductores Públicos e Intérpretes de la Provincia de Buenos Aires - Regional La Plata ha recibido el pago de la tasa vigente de legalización que se registra en el comprobante de pago Nº 2405